مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 188 - 203

المنظمات الدولية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم

International organizations as a mechanism for achieving food security worldwide

زوينة بوفرورة
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، boufroura.zouina@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2023/04/29 تاريخ قبول النشر: 2023/05/27 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

يعتبر الأمن الغذائي أحد مقومات الأمن الإقتصادي لأي دولة وأهم ركائز الأمن الاجتماعي وحتى السياسي. وتعد المنظمات الدولية من أهم الآليات التي تحاول من خلالها دول العالم تحقيق الأمن الغذائي، وهنا يكمن هدف هذه الورقة البحثية، فنحن بصدد البحث عن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي في العالم. يتضح من خلال هذه الورقة البحثية أن المنظمات الدولية التي تعنى بتحقيق الأمن الغذائي في العالم متعددة ولكل منها سياستها الخاصة التي تحاول من خلالها التأثير على الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ التبعية الغذائية؛ انعدام الأمن الغذائي؛ المنظمات الدولية؛ سياسات المنظمات.

Abstract:

Food security is considered one of the pillars of economic security for any country, as well as a key component of social and even political security. International organizations are among the most important mechanisms through which countries around the world try to achieve food security, and this research paper aims to explore the role that these organizations play in achieving food security worldwide. It is evident from this research paper that the international organizations that focus on achieving food security in the world are numerous, and each has its own policies that it tries to use to influence food security.

Keywords: Food Security; Food Dependency; Food Insecurity; International Organizations; Organization Policies.

1. مقدمة :

إن معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي آخذة في الارتفاع على نطاق العالم بعد عقود من المكاسب الإنمائية. ولقد أحدثت الاختلالات في سلاسل الإمدادات، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19، والقيود المالية المشددة من خلال رفع معدلات الفائدة، والحرب في أوكرانيا، صدمة غير مسبوقة في النظام الغذائي العالمي وكان الأشخاص الأشد ضعفًا الأكثر تضررًا منها. وما زال تضخم أسعار الأغذية مرتفعًا في العالم، حيث تسجّل عشرات البلدان معدلات تضخم مرتفعة للغاية. ولتفادي تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذوي، يتعيّن اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة من أجل إنقاذ البؤر الساخنة للجوع، وتعد المنظمات الدولية الآلية المكلفة بتحقيق الأمن الغذائي وحمايته من خلال مساهماتها الرامية إلى الاهتمام بكل ما يتعلق بالأمن الغذائي العالمي.

إن التعرف على آليات العناية الدولية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي هو ما دفعنا للبحث في هذا الموضوع، فالاهتمام الدولي بموضوع الأمن الغذائي لا بد أن يدرس بغية معرفة أهم مبادراته من خلال المنظمات الدولية لاستخلاص مدى فاعليتها فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي في العالم.

بناءا على ذلك نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هو دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي في العالم؟

ولدراسة هذه الإشكالية فقد تم الانطلاق من الفرضية التالية: ترتكز جهود المنظمات الدولية حول تعزيز الاهتمام بالأمن الغذائي من خلال المساهمة بإصلاحات ومبادرات في سبيل تحقيقه وسعيها للمحافظة عليه.

وانطلاقا من طبيعة الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث، ويعد هذا المنهج الوسيلة الأكثر تعبيرا ووصفا لأبعاد الأمن الغذائي وتحليل دور المنظمات في تحقيق الأمن الغذائي.

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأمن الغذائي: المفهوم والأبعاد.

المحور الثاني: معضلة تحقيق الأمن الغذائي في العالم

المحور الثالث: دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي في العالم.

2. الأمن الغذائي: المفهوم والأبعاد

1.2 مفهوم الأمن الغذائي والمصطلحات المرتبطة به:

تتعدد تعاريف الأمن الغذائي أهمها تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي، حيث يعرفها أنها: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"[1]، كما يعرف على أنه: "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الأمة وضمان

الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ويتم توفير الاحتياجات الأساسية، إما بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يتضمن وجوب الإنتاج المحلي لكل الاحتياجات الغذائية إنما يقتضي بوجوب تأمين المداخيل القومية اللازمة لاستيراد الاحتياجات الغذائية الأخرى"[2]. كما تعرفه منظمة الصحة العالمية أنه: "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين، توزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء صحيا وموثوقا به، ملائما للاستهلاك الآدمي وغير ضار بالبيئة"[3]. الأمن الغذائي من خلال هذا التعريف أوسع من توفير الغذاء بالقدر الكافي في كل الأوقات بل تعدى إلى ضرورة صحة الغذاء للمحافظة على صحة المستهلك ونشاطه.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأمن الغذائي هو أن يحصل كل مواطن على احتياجاته الغذائية الضرورية على مدار السنة دون حرمان في أي وقت يشاء هو ذلك، سواءا من الإنتاج المحلي أو المستورد، بعبارة أخرى الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب مع مستويات دخولهم وقدرتهم الشرائية.

كما يرتبط مفهوم الأمن الغذائي بعدة مفاهيم مكملة كلها تصب في معنى أمن وأمان الفرد والمجتمع، ونذكر منها:

- **الأمن المائي**: ورد تعريف الأمن الغذائي في وثيقة المجلي العالمي للمياه بأنه "حصول أس فرد من أفراد المجتمع على ما يكفيه من الماء النظيف المأمون بتكلفة متاحة كي يحيا حياة صحية ومنتجة دون التأثير على استدامة البيئة الطبيعية، أما الفجوة المائية فهي حالة عدم التوازن بين قدرة الموارد المائية المتاحة في المجتمع وبين ما يحتاج إليه الأفراد من المياه لاستمرار عمليات التنمية والنمو الإقتصادي والتوسع العمراني بما يتوافق والمستويات العالمية المشابهة[4]. ويرتبط الأمن المائي بالأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن الإقتصادي كون الماء عنصر أساسي في حياة الأمن الغذائي لأن الزراعة هي المستخدم الرئيسي للمياه.
- **الأمن البيئي**: يجمع الأمن البيئي بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبيا على البيئة من جهة، ومن جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، فالأمن البيئي هو حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي. كذلك يمثل الأمان العام الذي يشعر به الإنسان وهو مرتبط بعوامل عدة هي: توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة وصحية، توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها، استدامة عناصر النظام البيئي وتنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

- **التبعية الغذائية:** نعني بها عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الإستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي إنتشار الأمراض والمجاعة، ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن إتفاقيات وتشريعات معتمدة تخفف من حدة هذه الوضعية.

الأمن الغذائي كمفهوم له عدة مداخل تساعد في معرفة مدى تحقيق الأمن الغذائي من جهة وعند أي مستوى من جهة ثانية، أهمها ما يلي:

- **المدخل الفردي:** يشكل الفرد هنا أبسط الوحدات الاستهلاكية حيث يتم رصد استهلاك الفرد الواحد من العناصر والطاقة الغذائية ومقارنتها بالمتطلبات الغذائية، فإذا كان الاستهلاك مطابقا أو قريبا للمتطلبات الغذائية كان الوضع الغذائي مرضيا على هذا المستوى، ويعرف الأمن الغذائي على مستو ى الأسرة على أنه تأمين غذاء كاف لضمان مكون غذائي ملائم لكل أفرادها[5]. وكلما إبتعد الواقع الإستهلاكي عن هذه المتطلبات، قرب الأمن الغذائي من نقطة الحرج ويتم التعامل مع الاستهلاك بالأرقام المتوسطة لمجموعات المستهلكين المصنفين حسب مجموعة من العوامل منها (العمر– الجنس– المواصفات البدنية– الدخل– العمل– المتغيرات الإجتماعية ....) على أن تشمل هذه المسوحات عينة إحصائية طبقية عشوائية تمثل المجتمع الإحصائي بمواقعه الجغرافية المختلفة، وأن تجرى مثل هذه المسوحات في مواسم مختلفة، ومن خلالها يمكن التعرف على ما يلي:
  - الأنماط الغذائية السائدة.
  - مكونات العناصر الغذائية لهذه الأنماط.
  - علاقة الأنماط الغذائية والمستويات الغذائية بالنمط الغذائي لذوي الدخل المحدود في المجتمع، حيث تشكل هذه الطبقة الاجتماعية الشريحة المهددة بسوء التغذية وتشكل الجزء الأكبر من هرم المجتمع.
  - الأخذ بالنمط الغذائي للفقراء كقاعدة حسابية لتقدير حجم الغذاء المطلوب وفق متطلبات الأمن الغذائي التي تسمح ظروف الدولة الاقتصادية بتوفيرها من جهة وتغطي الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية من جهة ثانية.
- **المدخل المحلي:** تتم في هذا المستوى دراسة العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات الإدارية المحلية وعليه فإنه يجب تحديد المتغيرات التالية: الوضع الغذائي القائم، تحديد الأهداف، معرفة الموارد المتاحة، تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي. وعند توفر البيانات المطلوبة عن هذه الوحدات يتم المرور إلى تطوير خطط غذائية عن الأقاليم المختلفة تخضع للتنسيق والربط والدمج فيما بينها لتصبح بذلك خطة وطنية شاملة، ولدراسة المستوى المحلي كما هو مشار إليه أعلاه باختصار يجب دراسة العوامل التالية:

- العوامل الديمغرافية التي تشمل: عدد السكان، التوزيع الجغرافي، البنية السكانية، العوامل الثقافية للمجتمع، العمالة، العادات والتقاليد...إلخ.
- العوامل الجغرافية التي تتضمن متغير البيئة وهي مجموع العناصر التي تشكل المحيط الطبيعي لحياة الإنسان من أرض وهواء وماء ونشاط إنساني يؤثر على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية، إذ يجب التعامل مع هذه الموارد بمنتهى العقلانية وحسن الإستثمار للمحافظة عليها وصيانتها وتنميتها بشكل تصبح معه قابلة للتجديد والديمومة[6]. كما تشمل متغير المرافق الزراعية لأن هناك مجموعة من النشاطات المساندة للقطاع الزراعي كالإرشاد الزراعي وخدمات البيطرة والخدمات التسويقية ونقل للمخزون بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي تؤهل المزارع لشراء المدخلات الضرورية.

- **المدخل الوطني**: يهتم هذا المدخل بقدرة الدولة على تأمين عرض ملائم من الغذاء لإطعام سكانها عند أسعار معقولة بغض النظر عن التقلبات التي يمكن أن تحدث في إنتاجية المحاصيل من سنة لأخرى[7]، كما يمثل المستوى الوطني المجال الشامل الذي يستوعب كل المعطيات الضرورية المرتبطة بمسألة الأمن الغذائي على خارطة المستويين السابقين، بما يتعلق بتنسيق الخبرات والإدارة واتخاذ القرار والتشريع والتنفيذات، ولتطوير برامج الأمن الغذائي على المستوى الوطني لابد من تحليل سوق الغذاء متضمنا ما يلي[8]:
  - تحديد حجم العرض والطلب على الغذاء.
  - تحديد الدور الأساسي للتجارة الخارجية وتحديد البنود الغذائية في حركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.
  - رسم سياسة-جيو-ديمغرافية تتعلق بتوزيع السكان ما بين حضر وريف لتأمين وتنمية الموارد الإنتاجية وضمان تدفق الغذاء من الريف إلى المدن.
  - العمل على إحداث تنمية إقتصادية حقيقية عن طريق الإستثمار الذي يخلق فرص عمل تولد دخلا يؤهل المستهلك لتناول كميات من الغذاء المناسب تضمن أمنه الغذائي الفردي والأسري، ولإنجاح الخطط الغذائية على المستوى الوطني فلابد من اعتماد سياسات سعرية وتسويقية ومصرفية وإدارية تهيأ أفضل فرص الإنتاج والإستهلاك.

2.2 أبعاد الأمن الغذائي

قبل التطرق لأبعاد الأمن الغذائي، لا بد أن نتعرف على مؤشرات الأمن الغذائي العالمي لأنها تعكس وضعية الأمن الغذائي بالعالم والذي يتوفر على أربعة مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن

الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- **مؤشر توفر الغذاء:** يعتبر التوفر بعدا هاما من أبعاد الأمن الغذائي، والذي يعكس إتاحة ما يكفي من الغذاء للأفراد، ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط، بل جودته أيضا وتنوعه. وتتضمن مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، وكذا متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.
- **مؤشر الحصول على الغذاء:** الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل، أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.
- **مؤشر استقرار الغذاء:** يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول على الغذاء باستمرار دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة معينة، بمعنى لكي يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الموسمية، وعليه فإن مفهوم استقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.
- **مؤشر الاستفادة من الغذاء:** تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها وغيرها، ويشمل زيادة على الاستفادة من الغذاء مجموعتين: تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم[9].

أما عن أبعاد الأمن الغذائي فتتمثل في العناصر التالية:

- **الكفاية أو الوفرة:** نقصد بالكفاية توفير الإمدادات الغذائية اللازمة على المستوى الكلي أي على المستوى الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع ضمان استقرار هذه الإمدادات من حيث الكمية والسعر، بحيث تكون كافية فقط لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات. ويؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت، علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب[10].
- **إمكانية الوصول إلى الغذاء:** جاءت أعمال العديد من الباحثين لتركز على متغير إمكانية الوصول إلى الغذاء وهذا بعد المجاعات التي حدثت في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، حيث أنه ورغم توفر الغذاء

بكميات كافية إلا أن فئات واسعة لم تكن قادرة على الوصول إليه بسبب ارتفاع أسعاره أو انعدام الدخل لديها ما جعل مفهوم الأمن الغذائي ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، بحيث لم يعد الاهتمام يقتصر فقط على درجة كفاية العرض بل أصبح الاهتمام أيضا بدرجة تلبية الطلب على المستوى الوطني والجهوي والأسري والفردي كذلك. وتستند القدرة على الوصول إلى الأغذية على ركيزتين هما: الوصول الإقتصادي والوصول المادي، ويحدد الوصول الإقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية وتوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

- **الزمن:** عامل الزمن تم إدراجه كمتغير لتحديد مفهوم الأمن الغذائي لأول مرة من طرف البنك الدولي سنة 1986 في تقريره عن الفقر والجوع، حيث ربط بين حالة الجوع التي يعاني منها الأفراد خلال مدة زمنية معينة وحالة الفقر التي يعيشونها، وقسم تبعا لذلك حالة انعدام الأمن الغذائي إلى نوعين: مؤقت ومزمن.

3. معضلة تحقيق الأمن الغذائي في العالم

1.3 أسباب عدم تحقيق الأمن الغذائي في العالم

العديد من دول العالم يعيشون انعدام الأمن الغذائي، وهذا راجع إلى تعدد الأسباب المؤدية إليه وصعوبة مواجهتها في هذه الدول، منها السياسية والاقتصادية وحتى المناخية، حيث تشكل النزاعات تهديدا كبيرا محدقًا بالأمن الغذائي والتغذية والسبب الرئيسي للأزمات الغذائية العالمية، ولقد أدت الزيادات الملحوظة في عدد النزاعات ومدى تعقيدها في السنوات العشرة الأخيرة إلى تآكل ما تحقق من مكاسب في مجال الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى شفير المجاعة.

كما تشكل تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى دافعا رئيسيا كامنا وراء الارتفاع الأخير في مستوى الجوع في العالم، وأحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى أزمات غذائية حادة، وعاملا مساهما في مستويات سوء التغذية المقلقة التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة، ويؤثر تزايد تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى المرتبطة بتغير المناخ تأثيرا سلبيا على جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية.

وتشكل حالات التباطؤ والانكماش الإقتصادي دافعا رئيسيا كامنا وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي. فهي تعيق التقدم باتجاه القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، بغض النظر عما إذا كانت

مدفوعة من تقلبات السوق، أو الحروب التجارية، أو الاضطرابات السياسية، أو الجوائح العالمية كتلك الناجمة عن كوفيد–19. ولقد شهدت معظم البلدان التي زاد فيها مستوى الجوع حالات التباطؤ والانكماش الإقتصادي.

كما يرتبط عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوزن الزائد والسمنة. وثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية وتتوزع على نطاق النظم الغذائية ككل في ثنايا الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة إلى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية.

يمثّل الفقر وانعدام المساواة سببين هيكليين كامنين وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، مما يضخم الآثار السلبية للدوافع العالمية الآنف ذكرها، فالفقر يؤثر سلبا على الجودة التغذوية للأنماط الغذائية. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله نتيجة المستويات العالية والمستمرة لانعدام المساواة بجميع أبعادها. ويزيد انعدام المساواة في الدخل بصورة خاصة من احتمال انعدام الأمن الغذائي – لاسيما للفئات المستبعدة والمهمشة اجتماعيا –كما يبدد الأثر الإيجابي الذي قد يتركه أي نمو اقتصادي على الأمن الغذائي الفردي[11].

2.3 آثار انعدام الأمن الغذائي في العالم:

تساهم حالة انعدام الأمن الغذائي وواقعها المتردي في آثار سلبية على المجتمعات والدول، وقد تتعدد هذه الآثار بين الآثار الصحية والمرتبطة بالفرد مباشرة، أو بالجماعات خاصة فيما تعلق بانتشار الصراعات والمنازعات أو بالدولة ككل، وهنا يتعلق الأمر بتبعية الدولة للقوى الكبرى وهو ما يمنعها من التقدم والتطور واستمرار الأزمات.

- **الآثار الصحية والأوبئة:** على الرغم من التحديات المطروحة عن طريق انتشار الفقر والأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي، لا تزال الأمراض المعدية التقليدية المتمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل هي المحركات الرئيسية للوفيات في العالم، وبالتزامن مع ذلك فإن الحالات المزمنة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان – المرتبطة بنمط حياة الطبقة المتوسطة المتنامي – ظهرت كحالات قاتلة رئيسية، وهو ما يخلق عبئا مضاعفا للمرض، فالنظم الصحية الإفريقية مثلا غير مجهزة للتعامل معها.

في عام 2019، كان أكثر من تسعة من كل عشرة أطفال يعانون من التقزم يعيشون في إفريقيا وآسيا، ويمثلون 40٪ و54 ٪ من مجموع الأطفال المصابين بالتقزم في العالم، ثم أحرزت معظم المناطق بعض التقدم في الحد من التقزم بين عامي 2012 و2019 ولكن ليس بالمعدل المطلوب لتحقيق أهداف 2025-2030.

كما أن الهزال يصيب أكثر من 50 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم، ويتعرض هؤلاء الأطفال بشكل متزايد لخطر الأمراض والوفاة، إذ أن ارتفاع تكلفة الأغذية المغذية والتوتر الناجم عن العيش في ظل انعدام الأمن الغذائي وعمليات التكيف الفسيولوجي مع القيود المفروضة على الأغذية هي كلها عوامل تساعد على تفسير الأسباب التي من المحتمل أن تجعل الأسر التي تفتقر إلى الأمن الغذائي تعاني من الأمراض الفيسيولوجية.

- **التبعية الغذائية:** تنص نظرية التبعية على أن "حالة التخلف هي على وجه التحديد نتيجة دمج اقتصاديات العالم الثالث في نظام العالم الرأسمالي الذي يهيمن عليها الغرب وأمريكا، وفي دراسات التنمية فإن التبعية تعني وضعا يكون فيه بلد أو منطقة معينة تعتمد على أخرى للدعم، البقاء والنمو.

تشكل ذهنية الانبهار وارتباط الأفارقة بالمنتجات المستوردة وإن وجدت مثيلتها من الإنتاج المحلي وبجودة أفضل، وتلك العقلية تفرز تبعات سلبية على المجالات الاقتصادية والثقافية لذلك يتعين تغيير ذلك التوجه من خلال الابتكار والجودة في لإنتاج، وذلك لضمان نجاح المنتجات الإفريقية في ميدان التنافس العالمي وفرض مكانتها بين المنتجين بدلا من الاستهلاك، كما يعاني القطاع الزراعي الإهمال الرسمي والمجتمعي، فالملاحظ أن الزراعة تأتي في مؤخرة الأنشطة التنموية في إفريقيا، كما يعتبر المزارع مواطنا من الدرجة الثانية وقليل الشأن، ويفضل معظم الأفارقة العمل في الدوائر الحكومية وذلك فيه تعارض واضح مع ما تعلنه الحكومات بأن الزراعة مصدر التنمية دون السعي إلى تطويرها، إنما تلك الادعاءات مجرد تصريحات للاستهلاك المحلي. ويشار إلى أن إفريقيا لم تطور آلة الزراعة، لذلك فمن غير المتوقع تحقيق تطور ملموس في الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي والزراعي مع الوسائل البدائية التي تستخدم.

- **الآثار السياسية:** يزيد انعدام الأمن الغذائي من التوترات الاجتماعية، ففي الدول التي تتمتع بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي تتميز بالسلم والاستقرار السياسي وتحقيق الثقة، والمواطن على استعداد للعمل من أجل الصالح العام، بالمقابل عندما لا يكون لدى الناس ديمومة النظام الغذائي الكاف والصحي، فمن الصعب جدا عليهم إيجاد الوقت والاهتمام اللازم للتأثير الإيجابي في العمل السياسي، بل سيكون لانعدام الأمن الاجتماعي آثار مباشرة على كل من الدولة، المشاركة السياسية، سيادة القانون واستقرار المؤسسات الديمقراطية والتكامل الاجتماعي والسياسي، هذا التأثير هو واقعي بدرجة كبيرة، خاصة لما يتداخل مع انعكاسات الأمن الغذائي على المستوى التعليمي والرسوب المدرسي وارتفاع الآفات الاجتماعية وزيادة الفقر والبطالة، ليؤثر سلبا على العملية السياسية ككل من خلال ضعف الأدوار المجتمعية في الدمقرطة والتنمية[12].

4. دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي في العالم

1.4 علاقة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالأمن الغذائي:

1.1.4 نشأتها:

أنشئت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سنة 1945 بغية الرفع من القدرة الإنتاجية الزراعية وتوفير الغذاء للسكان وتحسين أوضاعهم المعيشية وظروفهم الحياتية. وقد تركز نشاطها منذ نشأتها على محاربة الفقر والجوع والنهوض بالتنمية الزراعية وبالمستويات التغذوية والتعزيز من الأمن الغذائي لتمكين السكان من عيشة راضية مفعمة بالنشاط والحيوية.

إن الرغبة في تحقيق هذا الهدف دفعت بالمنظمة إلى تبني استراتيجية طويلة المدى لتحقيق التنمية الزراعية المستديمة. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل على حد سواء من خلال ترويج تدابير التنمية الصالحة بيئيا والملائمة تقنيا والسليمة اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا.

يشكل المؤتمر الهيئة الرئاسية العليا في المنظمة ويضم 184 عضوا تمثل الدول الأعضاء وهيئة واحدة عضوا هي المجموعة الأوروبية، يقوم المؤتمر بانتخاب مدير عام للمنظمة لفترة ولاية تستغرق 6 سنوات. وقد قام بانتخاب السنغالي السيد جاك ضيوف مديرا عاما للمنظمة لفترة ولاية ثانية بدأت منذ يناير 2000. ينعقد المؤتمر كل سنتين ويعهد إليه بالقيام بالمهام التالية:

- تحديد سياسات المنظمة.
- إقرار الميزانية.
- التقدم بتوصيات إلى الأعضاء وإلى المنظمات الدولية بشأن أيّة مسائل تتعلق بأغراض المنظمة.

تركزت جهود منظمة الأغذية والزراعة "فاو" الإصلاحية على المحاور التالية:

- تعزيز الاهتمام بالأمن الغذائي.
- نقل الموظفين من المقرّ الرئيسي إلى الميدان.
- التوسع في استخدام الخبراء من أبناء البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل.
- توثيق الصلات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- تيسير الوصول الإلكتروني إلى قواعد بيانات المنظمة الإحصائية ووثائقها.

2.1.4 سياساتها اتجاه الأمن الغذائي:

تعمل المنظمة على تكثيف التنسيق في إطار الحوكمة وتشجيع الشراكات التي تقود إلى خفض معدلات الفقر وسوء التغذية، ويعتبر رصد ومراقبة سياسات الأمن الغذائي ومدى تنفيذها واعتمادها على البيانات والاستهداف الدقيق للفئات الضعيفة معيارا على نجاح أي سياسة تطمح إلى تحقيق المن الغذائي، وهذا ما تتابعه المنظمة، كما تعمل على زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها من أجل الاستجابة لزيادة الطلب على الغذاء المتنامية وذلك عن طريق الاعتماد على البحث والابتكار في المجال الزراعي والإنتاج الحيواني، وفي ظل ظروف التدهور الإيكولوجي والتغير المناخي تحاول المنظمة جعل الممارسين الزراعيين يعتمدون على مبادئ الزراعة المستدامة وذلك

عن طريق إيجاد الإطار القانوني والمعلوماتي الداعم لذلك، كما يعتبر الحد من الفقر في الريف من بين أهم الوسائل التي تعزز من محاربة الجوع وسوء التغذية وذلك عن طريق دعم المشاريع الزراعية الصغيرة وربطها بالأسواق وتوفير البنية التحتية لها بالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أما في حالة الظروف الطارئة وفي حالات الجوع المزمن أو انعدام الأمن الغذائي المزمن، فتعمل المنظمة على دعم تحسين النظم الاجتماعية المساندة للفقراء والتي توفر لهم الحد الأدنى من متطلبات الغذاء لبقائهم في صحة ونشاط، وبالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية تعمل على تحسين كفاءة الأسواق الزراعية وشموليتها من أجل تحسين فرص تسويق منتجات المزارعين ورفع مداخيلهم[13].

2.4 علاقة صندوق النقد الدولي بالأمن الغذائي :

نشأته: يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 بلدا عضوا. يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية، الصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها.

للصندوق ثلاث مهمات حيوية:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي.
- تشجيع التوسع التجاري والنمو الإقتصادي.
- تثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء.

ولتحقيق هذه المهمات الثلاث، تعمل البلدان الأعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين حياة المواطنين.

سياساته اتجاه الأمن الغذائي:

قد لا يلعب صندوق النقد الدولي دورا مباشرا في الأمن الغذائي، لكنه يتشارك في ذلك مع البنك الدولي، كما أشار "جوزيف ستيغليز" إذا كان البنك الدولي مكرس للقضاء على الفقر، فإن صندوق النقد الدولي يهتم بتوفير استقرار المالي العالمي، وما ينعكس ذلك على السياسات اقتصادية للدول النامية ومسار المن الغذائي من خلالها، وتعتبر التدابير التي يقترحها على الدول النامية ذات نتائج تحد من الفقر فيها، وفيما يتعلق بالزراعة فإن تقرير الصندوق سنة 2005 المسمى جدول أعمال الدوحة للتنمية والمعونة من أجل التجارة ركز على ضرورة الإصلاح الزراعي من خلال الاستراتيجيات التي تركز على الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة، وتزامنا مع ذلك يوصي الدول المتقدمة بإلغاء إعانات التصدير الزراعية وإلغاء التعريفات الجمركية الزراعية والدعم الزراعي المحلي لأن ذلك يشوه التجارة ولا يعطي فرصة للدول النامية من أجل التكامل في الأسواق العالمية، كما يحفز الدول المتطورة والمجتمع الدولي لتقديم المساعدة للدول النامية من خلال معالجة القيود المفروضة عليها من جانب العرض من أجل

زيادة حظوظها في الاندماج في الأسواق الدولية ومساعدتها على تحمل ومواجهة التكاليف الناجمة على الانتقال نحو التحرير وهذا ما يقود في النهاية إلى تعزيز الأمن الغذائي لديها[14].

3.4 علاقة البنك الدولي بالأمن الغذائي :

1.3.4 نشأته:

تعرف مجموعة البنك الدولي بأنها من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في:

- الالتزام بالحد من الفقر.
- تعزيز الرخاء المشترك.
- تشجيع التنمية المستدامة.

ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA) ، اللذان يشكلان معاً البنك الدولي، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. وينصب تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

كما تركز مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية، وتسوية المنازعات للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية.

يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وتمول من مساهمات البلدان الأعضاء ومن خلال إصدار السندات. أغلب موظفي البنك الدولي من المتخصصين في قضايا أو قطاعات أو تقنيات معينة.

2.3.4 سياساته اتجاه الأمن الغذائي:

فيما يتعلق بالأمن الغذائي والإصلاح الزراعي فيكون من خلال إصلاح السياسات التي تسعى إلى تحسين الإنتاج، وتخصيصه وتوجيهه وتغطية الطلب السوقي وتوفير أساليب الإنتاج الكثيف لرأس المال، ويعتبر البنك الدولي التنمية الريفية هي الطريق لتحقيق المن الغذائي والنمو الإقتصادي، ويكون الوصول إلى فقراء الريف

وتمكينهم ماديا وتوجيهيا أحسن استراتيجية لخلق المداخيل لهم، وبتحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة عن طريق حسن إدارة الموارد الطبيعية يصبح بإمكانهم المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية وهذا ما يؤدي إلى توفير الغذاء لفقراء الريف وزيادة الدخل واكتساب المعرفة وحسن استخدام التكنولوجيا الزراعية مما يجعلهم يساهمون في إنتاج السلسلة الغذائية كلها. وهذا ما أكد عليه البنك في 2008، حيث أشار إلى أن النمو الزراعي المستدام يكون عن طريق الاعتماد على فقراء الريف مما يساعدهم على تحقيق أهداف الألفية وتخفيض نسبة فقراء العلم وذلك عن طريق اعتبار الزراعة هي محرك النمو الأساسي بإشراك أصحاب الحيازات الصغيرة وتكاملهم مع الصناعات الزراعية والغذائية، ذلك أن 1.3 مليار حيازة صغيرة متواجدة على مستوى العالم[15].

4.4 علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالأمن الغذائي:

1.4.4 نشأتها:

تم إنشاؤها سنة 1995 بعدما تم انشقاقها من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تعنى بقضايا النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، وتسعى إلى تعزيز نمو التبادل التجاري العالمي، حيث زادت صادرات البضائع في الفترة 1996- 2016 بحوالي 06 %، وقد كانت هناك عدة مفاوضات تسعى إلى تطوير نظام التبادل الدولي على غرار المفاوضات التي تتعلق بمقاومة الإغراق والتعريفات الجمركية في الفترة 1986- 1994 والتي أنشئت على ضوئها المنظمة، واستمرت المفاوضات بعد جولة أوروغواي ليتم التوصل سنة 1997 إلى اتفاقية تنظم الخدمات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والخدمات المالية، وتم مناقشة تنظيم التجارة الإلكترونية ومحل التعريفات منها سنة 1998، أما في ما يخص الزراعة والخدمات فقد بدأت المفاوضات بشأنها سنة 2000.

2.4.4 سياساتها اتجاه الأمن الغذائي:

ترتكز مهام منظمة التجارة وأهدافها في ضمان الحركة النشطة للتجارة العالمية من خلال إزالة القيود التي تعيقها وبالتالي تنعكس المزايا الإيجابية على المنتجين من خلال فتح المنافذ لتصريف المنتوجات عبر مختلف الأسواق العالمية مما يزيد من التنافسية والتخصص والجودة ويحفز النمو الإقتصادي، كما يستفيد المستهلك من انخفاض أسعار السلع والخدمات ذات الجودة العالية. وبتحقيق الحرية التجارية يمكن أن تتوافر السلع في أي وقت للمستهلك، كما أن المنتج يكون له يقين بأن إنتاجه سوف يسوق دون قيود وهذا ما يحفز المستثمرين في زيادة استثماراتهم الإنتاجية، وتؤدي المنظمة من خلال فض النزاعات التجارية بين الدول في تقريب وجهات النظر والحفاظ على مصالح كل الدول بوسائل سلمية. أما بخصوص الدول النامية فإن المنظمة تحاول ضمان المساعدة فيما يتعلق بالسياسات التجارية عن طريق برامج التكوين والمساعدة التقنية، وتقوم المنظمة بالتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويندرج تحت غطائها أكثر من 164 عضو يمثلون 90 % من التجارة الدولية.

وبالتالي فإن منظمة التجارة العالمية تلعب دورا مهما في الترتيبات التجارية العالمية والتأثير على السياسات الزراعية وهذا ينعكس على الإنتاج العالمي من الغذاء وتوزيعه مما ينعكس على الأمن الغذائي، كما تحاول توجيه الأسواق الزراعية للدول النامية نحو التصدير.

5.4 علاقة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة IFAD بالأمن الغذائي:

1.5.4 نشأته:

يعتبر مؤسسة مالية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشأ سنة 1977 بموجب مؤتمر الأغذية العالمي الذي انعقد سنة 1974، ويعتبر استجابة للأزمات الغذائية خاصة التي مست إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكان الهدف من إنشائه تمويل مشاريع التنمية الزراعية لإنتاج الأغذية في البلدان النامية، ويكرس جهوده في القضاء على الفقر الريفي في البلدان النامية، حيث يعيش أكثر من 75 %من أشد الناس فقرا في المناطق الريفية ويعتمدون على الأنشطة الزراعية لكسب قوتهم.

2.5.4 سياساته اتجاه الأمن الغذائي:

يركز عمل الصندوق حصرا على الحد من الفقر الريفي والعمل مع سكان الريف الفقراء الذين يعيشون في البلدان النامية من أجل القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وزيادة مداخيلهم عن طريق رفع إنتاجيتهم، حيث يرى أن الفئات الهشة والضعيفة يمكنها أن تساهم في عملية النمو الإقتصادي. ويمكن تلخيص مهامه التي تؤثر في الأمن الغذائي في النقاط التالية:

- إنشاء البنية التحتية المالية وإنشاء قاعدة رأس المال والحفاظ عليها وتقديم المشورة والتدريب وهذا ما يحقق الاستدامة الذاتية وجعل التمويل الريفي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل والأمن الغذائي وذلك من خلال فقراء الريف باستفادتهم من الخدمات المالية المستدامة وخلق سبل مستدامة للعيش للفقراء والمجتمعات المحلية.
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية الريفية على تعبئة المدخرات وتغطية التكاليف وتسديد القروض.
- نقل التكنولوجيا والمعرفة للمزارعين وتعزيز إنتاجيتهم واندماجهم في العلاقات التجارية العالمية وذلك بالتنسيق مع البنك العالمي.
- العمل مع المزارعين الريفيين من أجل كسب المعرفة بالممارسات الزراعية.
- تحقيق التنمية الذاتية المستدامة والإنتاج الغذائي والتحول إلى العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية وفق مبدأ رابح – رابح[16].

5. الخاتمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية في تحقيق الأمن الإقتصادي والقومي للأفراد لذلك من الوجوب العمل وبجدية للتخفيف من حدة هذه الإشكالية لما لها من انعكاسات في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية مثلما ذكرنا سابقا، وعلى المنظمات الدولية التركيز على أهم استراتيجية التي يمكن من خلالها أن تحقق أهدافها، وهي تعزيز الإرادة السياسية من أجل الالتزام من قبل حكومات المجتمع الدولي في المضي قدما في تعزيز الأمن الغذائي.

6. هوامش:

1- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث "قطاع الزراعة والمياه"، 2008، ص171.

2- أحمد أمين بيضون، الأمن الغذائي في العالم العربي، بيروت: مركز لدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، 2001، ص19.

3- يحي بكور، الأمن الغذائي الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شؤون عربية، عدد101، مارس 2000، ص206.

4- إبراهيم أحمد سعيد، تحديات الأمن المائي العربي، مجلة دمشق، عدد 31، 2015، ص03.

5- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص27.

6- علا محمد علي الخواجة، دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1995، ص33.

7- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، الأردن: دار وائل، 1999، ص33.

8- علا محمد على الخواجة، مرجع سابق، ص34.

9- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص35.

10- واعر وسيلة، قرمية دوفي، دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018، مجلة دراسة وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، عدد02، 2021، ص68.

11- بن يزة يوسف، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 01، ص18.

12- لونيس فارس، واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه، مجلة السياسة العالمية، مجلد 06، عدد 02، 2022، ص651.

13- لونيس فارس، مرجع سابق، ص653.

14- خالد ضو، العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآلية حمايته، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد 06، عدد 03، 2022، ص83.

15- كمال الدين بن عيسى، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019، ص46.

16- خالد الضو، مرجع سابق، ص85.

7. قائمة المراجع:

الكتب:

- بيضون أحمد أمين، **الأمن الغذائي في العالم العربي**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، 2001.
- حمدان محمد رفيق أمين، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، الأردن: دار وائل، 1999.

المقالات:

- إبراهيم أحمد سعيد، **تحديات الأمن المائي العربي**، مجلة دمشق، عدد31، 2015.
- بكور يحيى، **الأمن الغذائي الواقع وآفاق المستقبل**، مجلة شؤون عربية، عدد 101، 2000
- بن يزة يوسف، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، عدد 01، بلا تاريخ.
- ضو خالد، **العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآلية حمايته**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد 06، عدد 03، 2022.
- لونيس فارس، **واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه**، مجلة السياسة العالمية، مجلد 06، عدد02، 2022.
- واعر وسيلة، دوفي قرمية، **دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009–2018**، مجلة دراسة وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، عدد 02، 2021.

أطروحات:

- الخواجة علا محمد علي، **دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي**، أطروحة دكتوراه كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1995.
- بن عيسى كمال الدين، **مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019.
- دير أمينة، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.

تقارير:

- صندوق النقد العربي، **قطاع الزراعة والمياه**، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008.